

Distr.: General
26 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 22 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 179/77 استعراضاً للنقد المحرز في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) وللثغرات والتحديات التي اعترضت هذا التنفيذ، في سياق سلسلة من الأزمات الحادة التي يعزز بعضها بعضاً، وهي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب الدائرة في أوكرانيا، وأزمات الغذاء والطاقة، وارتفاع التضخم، وتغير المناخ. وتناقش السياسات الرامية إلى تحقيق تعافٍ شامل ومستدام وتقدم توصيات لتتطر فيها الجمعية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

280823 240823 23-14637 (A)



أولاً - مقدمة

1 - الهدف من عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) وخطة عمله المشتركة بين الوكالات، الموضوعة على نطاق المنظومة، هو التعجيل باتخاذ إجراءات عالمية من أجل عالم خال من الفقر. وبعد خمس سنوات من التنفيذ، يواجه العالم تحديات غير مسبوقة ناجمة عن سلسلة من الأزمات التي يعزز بعضها بعضاً، وهي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب في أوكرانيا، وأزمة الغذاء والطاقة، وارتقاع التضخم، وتغير المناخ. ويتناول هذا التقرير الثغرات والتحديات والتقدم المحرز في تنفيذ العقد الثالث، والأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في إطار خطة العمل. ويتضمن أيضاً مناقشة بشأن نُهج البيانات المبتكرة للفقر ومقترحات بشأن السياسات الاجتماعية والمالية التي تخفف من آثار الأزمات المتعددة الحالية وتبني القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانياً - التقدم المحرز في القضاء على الفقر وتأثير الأزمات المتعددة المتداخلة

ألف - فقر الدخل

1 - العالم

2 - استناداً إلى الخطوط الدولية الجديدة للفقر التي حددها البنك الدولي⁽¹⁾، انخفض الفقر بشكل مطرد على المستوى العالمي بين عامي 1990 و 2019، وإن كان بوتيرة أبطأ ابتداءً من عام 2014. وفي عام 2019، ظل الفقر المدقع مرتفعاً، حيث أصبح 8,5 في المائة من سكان العالم، أو 659 مليون شخص، يعيشون في فقر مدقع⁽²⁾. وفي عام 2020، أدت الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الفقر المدقع لأول مرة منذ أكثر من عقدين. ومنذ ذلك الحين، توقف التقدم العالمي نحو القضاء على الفقر بسبب تقاوم أزمة تكاليف المعيشة والصدمات التضخمية ذات الصلة التي أثارها الحرب في أوكرانيا. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 670 مليون شخص أصبحوا يعيشون في فقر مدقع في عام 2022، بزيادة قدرها 70 مليون شخص مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة⁽³⁾. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، ولن يخفض سوى ثلث البلدان معدلات الفقر الوطنية إلى النصف اعتباراً من عام 2015 (انظر A/78/80-E/2023/64).

2 - أفريقيا والبلدان التي تشهد نزاعات

3 - في عام 2019، كان 35,1 في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع، وهو أعلى معدل في جميع المناطق. ويوافق هذا المعدل 391 مليون شخص، يمثلون نحو 60 في المائة

(1) قام البنك الدولي بتحديث الخطوط الدولية للفقر في أيلول/سبتمبر 2022 على أساس تعادلات القوة الشرائية لعام 2017. ويُستخدم خط الفقر البالغ 2,15 دولار لقياس مدى الفقر المدقع، في حين يستخدم الخطان الأعلى البالغان 3,65 دولار و 6,85 دولار لقياس الفقر في حالة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، على التوالي.

(2) انظر Samuel Kofi Tetteh Baah and others, "March 2023 global poverty update from the World Bank: the challenge of estimating poverty in the pandemic", World Bank, 29 March 2023.

(3) انظر World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course* (Washington, D.C., 2022).

من الفقراء فقراً مدقعاً في العالم⁽⁴⁾. وتشير التقديرات إلى أن الأزمات المتداخلة الأخيرة دفعت 30 مليون شخص إضافي إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي 2019 و 2022، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة⁽⁵⁾. وفي عام 2030، من المتوقع أن يظل 30 في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع⁽⁶⁾. ووفقاً للبنك الدولي، سيتطلب القضاء على الفقر المدقع في المنطقة دون الإقليمية أن يكون لدى كل بلد معدل نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 9 في المائة ابتداء من عام 2023، وهو ما يمثل تحدياً، بالنظر إلى أن اقتصاداتها نمت بمعدل 1,2 في المائة فقط سنوياً في العقد السابق لحلول الجائحة⁽⁷⁾.

4 - وفي عام 2019، شهدت البلدان التي تعاني من الهشاشة والنزاع بشكل مزمن بعضاً من أعلى معدلات الفقر المدقع في العالم، بين 40 و 50 في المائة. ومنذ عام 2007، تضاعف تقريباً عدد الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من مناطق النزاعات في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل حوالي 10 في المائة من سكان العالم في عام 2019. ونتيجة لذلك، فبحلول نهاية عام 2020، تجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في اقتصادات متأثرة بالهشاشة والنزاع (يمثلون ما يقرب من 40 في المائة من فقراء العالم) عدد الفقراء في جميع البيئات الأخرى مجتمعة.

باء - الفقر غير المتصل بالدخل⁽⁸⁾

5 - في السنوات التي سبقت تفشي جائحة كوفيد-19، انخفض الفقر المتعدد الأبعاد بشكل كبير في 72 بلداً. وانتشلت الهند نحو 415 مليون شخص من براثن الفقر المتعدد الأبعاد على مدى 15 عاماً، مما ساهم في انخفاضه في جنوب آسيا. ومع ذلك، فقد عكست الجائحة مسار التقدم المحرز، وتشير التقديرات إلى أنها قد تعيق التقدم المحرز في الحد من الفقر المتعدد الأبعاد لمدة تصل إلى 10 سنوات.

6 - ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن المؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، يعيش 1,1 بليون شخص في 110 بلدان شملتها الدراسة الاستقصائية (18 في المائة من السكان البالغ عددهم 6,1 بلايين نسمة) في فقر متعدد الأبعاد في عام 2023. ويقيم ما يقرب من خمسة من أصل ستة أشخاص يعاونون من فقر متعدد الأبعاد إما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (534 مليون شخص، أو 48 في المائة) أو جنوب آسيا

(4) انظر "March 2023 global poverty update from the World Bank: the challenge of estimating poverty in the pandemic".

(5) انظر Daniel Gerszon Mahler and others, "Pandemic, prices, and poverty", World Bank, 13 April 2022.

(6) انظر مارتا شوتش وآخرون، "العودة إلى معدلات الحد من الفقر فيما قبل جائحة كورونا لا تكفي لإنهاء الفقر المدقع"، البنك الدولي، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(7) انظر البنك الدولي، "توقف التقدم الذي أحرزه العالم في الحد من الفقر المدقع"، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

(8) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصادر التالية: United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative, *Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking Food and Agriculture Organization of* و *Global Poverty – Data for High Impact Action* (New York, 2023) the United Nations and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023: Urbanization, Agrifood Systems Transformation and Healthy Diets across the Rural–Urban Continuum* (Rome, 2023) و A/78/80-E/2023/64؛ والبنك الدولي، "بيان مشترك من رؤساء مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية يدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل ومنسق بشأن الأمن الغذائي"، 13 نيسان/أبريل 2023.

(389 مليون شخص، أو 35 في المائة). وتعيش الغالبية العظمى منهم (84 في المائة، أو 964 مليون شخص) في المناطق الريفية، ونصفهم (566 مليون شخص) أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً. وعلى الرغم من أن البلدان المتوسطة الدخل تستضيف غالبية فقراء العالم، فإن الفقر المتعدد الأبعاد يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان المنخفضة الدخل.

7 - وفي عام 2022، واجه ما بين 690 مليون و 783 مليون شخص الجوع في العالم، وهو ما يزيد بمقدار 122 مليون شخص عما كان عليه قبل حلول الجائحة. وعلاوة على ذلك، عانى 2,4 بليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو حاد؛ أي أنهم لم يحصلوا على الغذاء الكافي. وإضافة إلى ذلك، عانى 148 مليون طفل دون سن الخامسة من التقزم، وأصيب 45 مليون طفل بالهزال وعانى 37 مليون طفل من زيادة الوزن. وبسبب التعافي الاقتصادي من آثار الجائحة، انخفض عدد الأشخاص الذين عانوا من الجوع في عام 2022 بمقدار 3,8 مليون شخص مقارنة بعام 2021، ولكن يجب على المجتمع الدولي تجنب الرضا عن الذات، بالنظر إلى استمرار الجوع في الزيادة في جميع أنحاء أفريقيا وغرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الواقع، من المتوقع أن يظل ما يقرب من 600 مليون شخص يعانون من الجوع في عام 2030.

8 - ويمكن أن يكون لتكلفة الغذاء تأثير هائل على الفقر، حيث تشير التقديرات إلى أن كل زيادة إضافية بنسبة 1 في المائة في أسعار المواد الغذائية تدفع 10 ملايين شخص إضافي إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع. وخلال جائحة كوفيد-19، سجلت نسبة البلدان التي واجهت ارتفاعاً متوسطاً إلى غير طبيعي في أسعار المواد الغذائية رقماً قياسياً بلغ 48 في المائة في عام 2020. ومع رفع القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، انخفضت نسبة البلدان التي واجهت تحديات في أسعار الغذاء إلى 21,5 في المائة في عام 2021، وهي لا تزال أعلى بكثير من متوسط 15 في المائة المسجل خلال الفترة 2015-2019. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبين أقل البلدان نمواً، زادت نسبة البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية للعام الثاني على التوالي في عام 2021.

9 - وفي عام 2022، ظل 2,2 بليون شخص يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة مأمونة، و 3,4 بلايين شخص إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة، و 1,9 بليون شخص إلى خدمات النظافة الصحية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ظل ما يقرب من 675 مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء ولم يتمكن 2,3 بليون شخص من الحصول على وقود الطهي النظيف في عام 2021.

جيم - عدم المساواة⁽⁹⁾

10 - قبل حلول جائحة كوفيد-19، كانت حالة عدم المساواة على المستوى العالمي في تراجع نتيجة لتقارب متوسط الدخل بين البلدان (أي انخفاض عدم المساواة بين البلدان). وقد أدى النمو الاقتصادي السريع للصين، الذي انتشل أكثر من بليون شخص من القاع إلى منتصف توزيع الدخل العالمي، دوراً رئيسياً في

(9) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصادر التالية: World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022*: *Correcting Course* (Washington, D.C., 2022)؛ وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023 (منشورات الأمم المتحدة، يصدر في وقت لاحق)؛ و Lucas Chancel and others, *World Inequality Report 2022*؛ و World Inequality Laboratory, (2021)؛ و World Bank, *Global Economic Prospects, January 2022*؛ و (Washington, D.C., 2022).

هذا التراجع. وانخفض معامل جيني العالمي بنحو نصف نقطة سنوياً بين عامي 2003 و 2013، مما يعكس نمواً قوياً في دخل الطبقة المتوسطة. ولوحظ أيضاً انخفاض مماثل بين عامي 2014 و 2019. ومع ذلك، تشير التقديرات الأخيرة إلى أن الجائحة تسببت في أكبر زيادة سنوية في عدم المساواة على المستوى العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. وارتفع معامل جيني العالمي من 62,0 في عام 2019 إلى 62,6 في عام 2020. ويُعزى هذا الانعكاس في عدم المساواة على المستوى العالمي في المقام الأول إلى خسائر أكبر في الدخل في البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان، مثل الهند.

11 - وقد تضاعف تقريباً معدل عدم المساواة داخل البلدان، مقيساً بالنسبة بين متوسط الدخل في شريحة أعلى 10 في المائة ومتوسطها في شريحة أدنى 50 في المائة من السكان، بين عامي 1980 و 2020 (من 8,6 إلى 15,1 في المائة). وحدثت هذه الزيادة خلال الجائحة بسبب الخسائر الفادحة في الوظائف والدخل بين العمال ذوي المهارات المنخفضة والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والعمال غير الرسميين والنساء. ويزيد التعافي غير المتكافئ من الجائحة وأزمة المناخ والحرب في أوكرانيا من تعميق العديد من أوجه عدم المساواة غير النقدية الموجودة مسبقاً، مما يشكل تهديداً إضافياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، بما في ذلك القضاء على الفقر.

دال - تغير المناخ والكوارث الطبيعية⁽¹⁰⁾

12 - يمكن أن يؤدي تغير المناخ غير المتحكم فيه إلى زيادة الفقر من خلال دفع 130 مليون شخص إضافي إلى الوقوع في براثن الفقر على مدى السنوات العشر القادمة وأكثر من 200 مليون شخص إلى الهجرة القسرية أو النزوح داخل بلدانهم بحلول عام 2050. وفي الوقت نفسه، يُعَرِّض الفقر الناس بشدة لآثار تغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بالجوع وانعدام الأمن الغذائي والصحة والبقاء على قيد الحياة، لأن الأشخاص الذين يعيشون في فقر يميلون إلى الاعتماد على الموارد الطبيعية لكسب عيشهم ولديهم قدرة محدودة على مواجهة الظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي الناجم عن تغير المناخ.

13 - ولذلك، يمثل التصدي لتغير المناخ أولوية بغية إنقاذ الأرواح والحد من الفقر وعدم المساواة. وهو لا يتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها فحسب، بل يتطلب أيضاً تضامناً عالمياً مع أكثر الناس والمجتمعات المحلية والبلدان قابلية للتضرر من تغير المناخ، دعماً لانتقال عادل في مجال الطاقة، بما في ذلك التعاون وتبادل المعارف بين مجموعات المصالح والحدود، فضلاً عن التمويل المناخي. وفي عام 2020، تسنى الوفاء بمبلغ 83,3 بليون دولار فقط من الالتزام العالمي بالتمويل المناخي البالغ

(10) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصادر التالية: Akihiro Nishio, "When poverty meets climate change: A critical challenge that demands cross-cutting solutions", World Bank, 5 November 2021; *Financing for Sustainable Development Report 2023: Financing Sustainable Transformations* (United Nations publication, 2023); Amar Bhattacharya, Homi Kharas and John W. McArthur, "Developing countries are key to climate action", Brookings Institution, 3 March 2023; Margaret Oduk, "Progress, gaps and challenges: pathways toward a green economy", presentation to the Inter-Agency Expert Group Meeting on the Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty, Addis Ababa, May 2023; and Lydie Kouame, "Progress, gaps and challenges in eradicating poverty and building resilience in fragile and humanitarian contexts", paper presented at the Inter-Agency Expert Group Meeting on the Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty, Addis Ababa, May 2023.

100 بليون دولار. وينبغي للبلدان النامية أن تبدأ في الاضطلاع بدور رئيسي بالمساعدة على وضع جدول الأعمال الدولي وتحديد الاستراتيجيات والمشاريع اللازمة للتصدي للتحديات المناخية والإمائية التي تواجهها.

14 - ويرتبط انتشار الفقر أيضاً ارتباطاً إيجابياً بمستوى الهشاشة والتحديات الإنسانية التي طال أمدها والتي تواجه البلدان في مناطقها ذات الصلة. وفي عام 2022، شكلت السياقات الهشة، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، 73 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 86 في المائة بحلول عام 2030، حتى دون مراعاة تأثير الحرب في أوكرانيا على سبل العيش والاستقرار.

ثالثاً - الثغرات والتحديات في مجال القضاء على الفقر

ألف - النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي⁽¹¹⁾

- 15 - يشكل التحول الاقتصادي الهيكلي محركاً رئيسياً لإنشاء اقتصاد أكثر دينامية وتنافسية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير سبل العيش المستدامة للجميع، ولا سيما في البلدان النامية.
- 16 - وتاريخياً، قاد التصنيع التحول الاقتصادي وارتبط بالتخفيف من حدة الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل. بيد أن هناك نمطاً جديداً من التحول الهيكلي أخذ في الظهور في أفريقيا، تقوده دوائر مثل تلك القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الزراعية، والسياحة، والنقل.
- 17 - وعلى الرغم من وعد النمو الاقتصادي القائم على الخدمات بالتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي، فلم تحتضن هذا النمو سوى حفنة من البلدان الأفريقية، بما فيها بلدان شمال أفريقيا، فضلاً عن إثيوبيا وجنوب أفريقيا ورواندا وغانا وكينيا وموريشيوس. ولا تزال الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية (45 بلداً) تعتمد على صادرات المنتجات الأولية في الصناعات الزراعية والتعدينية والاستخراجية. وبإضعاف آفاق زيادة التصنيع وتنمية رأس المال البشري، ستتربط على الافتقار إلى التنوع في الاقتصاد آثار سلبية على النمو الشامل على المدى الطويل.
- 18 - وتكتسي القدرات الإنتاجية أهمية بالغة في التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي المستدام والشامل. وتؤدي أيضاً دوراً حيوياً في بناء القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، مثل أزمة كوفيد-19. ولذلك، يدعم تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية - وخاصة أقل البلدان نمواً في أفريقيا، حيث تكون درجة مؤشر القدرات الإنتاجية، في المتوسط، هي الأدنى بين جميع المناطق - الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

(11) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصدرين التاليين: *Economic Development in Africa Report 2022: Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa – the Catalytic Role of Business and Financial Services* (United Nations publication, 2022); and Patrick Osakwe, “Coherent strategies to enhance productive capacities and alleviate poverty”, presentation to the Inter-Agency Expert Group Meeting on the Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty, Addis Ababa, May 2023.

باء - إيجاد فرص العمل⁽¹²⁾

19 - تشكل العمالة المنتجة والعمل اللائق ترياقيين أساسيين للفقير. ولا تزال الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية المتفاقمة تؤثر على سوق العمل. وعلى الرغم من حدوث بعض الانتعاش في إيجاد فرص العمل، إلا أنه يظل مدفوعاً إلى حد بعيد بالعمالة غير الرسمية.

20 - وفي عام 2022، بلغ عدد العاملين في القطاع غير النظامي ما يقرب من 2 بليون عامل. ويقدر أن 214 مليون عامل يعيشون أيضاً في فقر مدقع. وفي حين يُتَوَقَّع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2,3 في المائة في عام 2023، فإن معدل النمو هذا لا يزال أقل بكثير من المتوسط الذي بلغ 3,1 في المائة خلال العقدين السابقين للجائحة، وبالتالي فهو يؤثر سلباً على إيجاد فرص العمل. ومن المتوقع أن ترتفع البطالة على الصعيد العالمي بشكل طفيف في عام 2023، بنحو 3 ملايين، لتصل إلى 208 ملايين بطل، أي ما يكافئ معدل بطالة قدره 5,8 في المائة.

21 - وتواصلت التفاوتات في المشاركة في سوق العمل دون انقطاع. وفي عام 2022، بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 47,4 في المائة، مقارنة بنسبة 72,3 في المائة للرجال، ولم يكن أكثر من واحد من كل خمسة شباب ملتحقاً بعمل أو تعليم أو تدريب. ومن المتوقع أن تزداد بطالة الشباب على نطاق العالم بمقدار مليون شاب بين عامي 2022 و 2023 وأن تظل مستقرة في عام 2024. وعلى وجه الخصوص، فقد شهد إجمالي ساعات العمل لكل عامل انخفاضاً مستمراً في السنوات القليلة الماضية. وفي البلدان المنخفضة الدخل، يرتبط انخفاض مستوى ساعات العمل لكل عامل ارتباطاً مباشراً بالافتقار إلى فرص العمل اللائق وارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية والعمالة الناقصة والعمال الفقراء.

جيم - التعليم⁽¹³⁾

22 - تترتب على الحصول على التعليم المناسب والجيد آثار بعيدة المدى على الفقر والوقوع في فخ الفقر بين الأجيال. وقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على تعليم الأطفال، وكان لها أكبر الأثر على الفئات الأضعف، بما في ذلك الأطفال الذين يعيشون في فقر وفي المناطق الريفية والناحية. ومن المتوقع أن يستغرق الأمر عدة سنوات لاستعادة المستويات التي كانت سائدة قبل الجائحة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم وجودته.

23 - ولم يلتحق ما يقرب من 147 مليون طفل بأكثر من نصف تعليمهم عن طريق الحضور الشخصي بين عامي 2020 و 2022. وأظهرت دراسة شملت 34 في المائة من الأطفال في جميع أنحاء العالم عدم إحرار أي تقدم في التعلم العالمي بين عامي 2015 و 2019 من حيث مستويات القراءة في نهاية الدراسة الابتدائية. ووثقت خسائر التعلم بسبب إغلاق المدارس المرتبط بالجائحة في أربعة من خمسة من البلدان

(12) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصدرين التاليين: International Labour Organization (ILO), *World Employment and Social Outlook: Trends 2023* (Geneva, 2023); and [E/2023/80](#).

(13) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصادر التالية: World Bank, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and United Nations Children's Fund (UNICEF), *The State of the Global Education Crisis: a Path to Recovery* (Washington D.C., Paris, New York, 2021); [A/78/80-E/2023/64](#); and UNICEF *Are Children Really Learning? Exploring Foundational Skills in the Midst of a Learning Crisis* (2022).

التي أجرت دراسات كهذه. وتشير التقديرات إلى تراجع أكثر من 100 مليون طالب إضافي من الصفوف من 1 إلى 8 إلى ما دون الحد الأدنى لمستوى إتقان القراءة في عام 2020 نتيجة لهذه الجائحة. وتعادل هذه الانتكاسة المكاسب التعليمية التي تحققت على مدى السنوات الـ 20 الماضية. وعلى الصعيد العالمي، ظل معدل المشاركة في التعلم المنظم في السنة السابقة للسنة الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي راكداً عند حوالي 75 في المائة منذ عام 2015.

24 - وعلاوة على ذلك، لم يتمكن حوالي 50 في المائة من الطلاب من الوصول إلى المرافق الحاسوبية أو البنية التحتية الملائمة لذوي الإعاقة في عام 2020. وبالمعدل الحالي للتقدم، سيظل ما يقرب من 84 مليون طفل وشاب خارج المدرسة، وسيظل 300 مليون طالب غير ملمين بمهارات الحساب والقراءة والكتابة الأساسية بحلول عام 2030.

دال - الصحة والرعاية الصحية⁽¹⁴⁾

25 - تتفقد التغطية الصحية الشاملة الأرواح وتجعل الناس أكثر صحة وإنتاجية. وتحول أيضاً دون وقوع الناس والأسر في براثن الفقر. وعكست جائحة كوفيد-19 معدلات البقاء المتزايدة التي لوحظت منذ خمسينيات القرن العشرين حتى عام 2019 من خلال حساب 14,9 مليون حالة وفاة زائدة و 336,8 مليون سنة من الحياة المفقودة في عامي 2020 و 2021. وقتل كوفيد-19 بشكل غير متناسب البالغين في منتصف العمر وكبار السن، حيث حدثت 64 في المائة من الوفيات الزائدة بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق، وحدثت حوالي 31 في المائة منها بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 64 عاماً. ونحت الجائحة أيضاً إلى التأثير على الرجال أكثر من النساء، مع ارتفاع معدلات الوفيات الزائدة باستمرار في كل فئة عمرية.

26 - وأدت الجائحة إلى تعطيل الخدمات الصحية الأساسية في جميع البلدان، مما تسبب في انحراف العديد من المؤشرات المتعلقة بالصحة عن مسارها. وأدت الجائحة أيضاً إلى تقاوم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، مما سلط الضوء على الحواجز التي تحول دون الحصول على الرعاية الصحية، والتي يواجهها أساساً السكان ذوو الدخل المنخفض وسكان المناطق الريفية، وتكون في شكل مدفوعات من جيوبهم مقابل الخدمات الصحية؛ والقيود المفروضة على نطاق الخدمات الصحية وجودتها ومقبوليتها وإمكانية الحصول المادي عليها؛ وأوقات الانتظار الطويلة؛ وتكاليف الفرصة البديلة، مثل وقت العمل الضائع. ويمكن أن يكون الإنفاق الصحي الشخصي مصدراً للضائقة المالية، وقد ثبت أنه يدفع أو يزيد من دفع الأشخاص الذين يعيشون عند خط الفقر أو بالقرب منه إلى الفقر المدقع. وأبرزت الجائحة الحاجة إلى الحد من المدفوعات الشخصية وتوفير مزايا كافية للقضاء على الفقر. ويشكل التمويل الجماعي مبدأ أساسياً لدعم الحصول الفعال على الرعاية الصحية للجميع بطريقة تستجيب للخدمات.

(14) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصدرين التاليين: World Health Organization, *World Health Statistics 2023: Monitoring Health for the SDGs, Sustainable Development Goals* (Geneva, 2023); and ILO, *World Social Protection Report 2020-22: Social Protection at the Crossroads – in Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021).

هاء - المساواة بين الجنسين⁽¹⁵⁾

27 - على الصعيد العالمي، لا تزال النساء والفتيات يواجهن التمييز الجنساني وعدداً كبيراً من أوجه عدم المساواة التي تزيد من تعرضهن للفقير، بما في ذلك عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا والفرص الاقتصادية، في الوقت الذي يواجهن فيه عقبات منهجية في صنع القرار. وتحظى النساء، بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال، بمستويات أقل من المشاركة في القوى العاملة ومعدلات أعلى من العمل غير الرسمي، ويحصلن على أجر أقل مقابل العمل المماثل. وفي عام 2022، ظلت مشاركة المرأة في القوى العاملة دون مستويات ما قبل الجائحة في 169 بلداً ومنطقة، في حين اتسعت الفجوة بين الجنسين في 114 بلداً ومنطقة، مقارنة بعام. وفي عام 2022، تجاوز عدد النساء في سن العمل خارج القوى العاملة عدد الرجال بمقدار 750 مليون.

28 - ولا يزال الرجال يهيمنون على مناصب صنع القرار مثل المشرعين وكبار المسؤولين وفي المهن الإدارية. وتعمل النساء العاملات حوالي سبع ساعات بأجر أقل من الرجال في الأسبوع، ويبلغ متوسط الفجوة في الأجور بين الجنسين حوالي 14 في المائة، استناداً إلى متوسط الأجر في الساعة. وعلاوة على ذلك، لا يزال حصول المرأة على العمل اللائق وغيره من أشكال الدخل يتسم بانتشار التمييز والعنف القائم الجنساني وعدم المساواة والاستغلال الذي يعرض المرأة لارتفاع معدلات الفقر والجوع. وتشير التوقعات إلى أنه بحلول نهاية عام 2022، سيعيش نحو 383 مليون امرأة وفتاة في فقر مدقع مقارنة بـ 368 مليون رجل وفتى.

29 - وأظهرت البيانات التي جمعت من 119 بلداً أن 55 في المائة منها تفتقر إلى قوانين تحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة، وأن 60 في المائة منها لا تُعرّف الاغتصاب تعريفاً قانونياً على أساس معيار الرضا، وأن 45 في المائة منها لا تفرض المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الإصلاحات القانونية، فقد سد الثغرات في الحماية القانونية وإزالة القوانين التمييزية ما يصل إلى 286 عاماً، استناداً إلى معدل التغيير الحالي.

واو - الحماية الاجتماعية⁽¹⁶⁾

30 - من الموثق جيداً أن الحماية الاجتماعية تقلل من عدم المساواة وتمنع الفقر وتخفف من آثار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وتعمل كعامل استقرار اقتصادي. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مثل جنوب أفريقيا، ساهمت برامج التحويلات النقدية غير القائمة على الاشتراكات في الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، مع ما لذلك من آثار إيجابية عامة على الصحة والتعليم ونتائج سوق العمل.

(15) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصادر التالية: تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2022 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.22.1.2)؛ و Ginette Azcona and others, Progress on the Sustainable Development Goals: the Gender Snapshot 2022 (New York, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, 2022); and A/78/80-E/2023/64.

(16) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصدرين التاليين: ILO, 2021, *World Social Protection Report 2020-22*: Social Protection at the Crossroads – in Pursuit of a Better Future (Geneva, 2021); UNDP, UNDP's Social Protection Offer 2.0 (New York, 2021); and Mira Bierbaum and Valérie Schmitt, "Investing more in universal social protection: filling the financing gap through domestic resource mobilization and international support and coordination", ILO Working Paper, No. 44 (Geneva, ILO, 2022).

31 - ومع ذلك، فحينما ضربت جائحة كوفيد-19، لم يتمكن 4 بلايين شخص (أكثر من نصف سكان العالم) من الحصول على أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك 2 بليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي. وازداد انعدام أمن دخلهم بعد الخسارة غير المسبوقة في الوظائف وسبل العيش التي سببتها الجائحة ولوحظت أدنى مستويات تغطية الحماية الاجتماعية أساساً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

32 - وكشفت الجائحة عن ثغرات كبيرة في تغطية الحماية الاجتماعية، وضعف إدارة نظم الحماية الاجتماعية، وعدم قدرة آليات الحماية الاجتماعية القائمة على التصدي للصددمات. وتمكّنت البلدان التي لديها نظم حماية اجتماعية وطنية متينة من التصدي بشكل أسرع وأفضل من غيرها للصددمات وحالات الطوارئ المعتادة في الحياة. وعبأت بلدان أخرى أيضاً موارد لتوفير فوائد جديدة مؤقتاً أو لتوسيع نطاق الفوائد القائمة لتشمل الفئات غير المشمولة تقليدياً. وساعدت هذه التدابير على التخفيف من الآثار السلبية للجائحة، ولكنها ساهمت في زيادة الفجوات في تمويل الحماية الاجتماعية بنسبة 30 في المائة على الأقل، نظراً لانخفاض الإيرادات بسبب انخفاض النمو والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مقيدة الآن بالديون المتصاعدة، مما يقوض قدرتها على زيادة الاستثمارات العامة الحيوية للتغلب على الأزمة وفرصها في تحقيق التنمية المستدامة.

33 - وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار لتحقيق فوائد كافية وفعالة للجميع بحلول عام 2030. وحتى في البلدان المنخفضة الدخل، يمكن زيادة الحيز المالي للحماية الاجتماعية على نحو مستدام ويكون ذلك، على سبيل المثال، بتوسيع القاعدة الضريبية، وبناء نظم ضريبية عادلة وتصاعدية، ومواجهة التهرب الضريبي. وينبغي تمويل نظم الحماية الاجتماعية الوطنية أساساً من الموارد المحلية، التي يمكن استكمالها بموارد مالية دولية ومساعدة تقنية للبلدان ذات القدرات المالية المحلية المحدودة.

زاي - البيانات⁽¹⁷⁾

34 - يمثل جمع البيانات الوطنية المتعلقة بالأسر المعيشية عنصراً بالغ الأهمية لتصميم السياسات وتوجيهها نحو التدابير والمجالات والأشخاص الذين تكون أكثر فعالية بالنسبة لهم. وشكلت جائحة كوفيد-19 تهديداً خطيراً للنظم الإحصائية الوطنية. وقد أوقف حوالي 96 في المائة من البلدان كلياً أو جزئياً جمع البيانات شخصياً في عام 2020 بسبب تدابير الإغلاق. واستمر الاضطراب في نصف جميع البلدان حتى منتصف عام 2021. وحدث ذلك في وقت زادت فيه الجائحة من الطلب على البيانات المصنفة في الوقت المناسب، حيث سعت الحكومات إلى تحديد الفئات السكانية التي تضررت بشكل غير متناسب والتي هي في أمس الحاجة إلى خدمات الحماية الاجتماعية.

35 - ولا يزال تأثير الجائحة قائماً، حيث ينفذ العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية خططاً استراتيجية منتهية الصلاحية بسبب الافتقار إلى القدرات البشرية والمالية. وقد لا تغطي هذه الخطط بالكامل الأهداف الإنمائية المتطورة والطلبات الناشئة على البيانات المفصلة في الوقت المناسب. وانخفض التمويل الدولي للبيانات والإحصاءات من 697 مليون دولار في عام 2018 إلى 542 مليون دولار في عام 2020، وهو ما قد يرجع جزئياً إلى التمويل المرتبط بالجائحة والتحويلات التي طرأت على مستوى السياسات.

(17) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصدرين التاليين: تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2022 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع

(E.22.I.2)؛ و A/78/80-E/2023/64.

36 - وفيما يتعلق بتوافر البيانات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك فجوات كبيرة من حيث التغطية الجغرافية وحسن التوقيت والتصنيف، على الرغم من زيادة عدد المؤشرات المدرجة في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من 115 في عام 2016 إلى 225 في عام 2022. ولم ينتج سوى نصف البلدان أو المناطق البالغ عددها 193 بلداً أو منطقة بيانات قابلة للمقارنة دولياً منذ عام 2015 فيما يتعلق بـ 9 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، ولا يملك سوى 21 في المائة منها بيانات عن الهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي.

رابعاً - السياسات الاجتماعية والمالية الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمات المتعددة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات⁽¹⁸⁾

37 - فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية، ينبغي بذل الجهود اللازمة لتعزيز السياسات التي تساهم في إيجاد العمالة المنتجة والعمل اللائق. وقد أبرزت الأزمات المستمرة أيضاً أهمية سياسات مواجهة التقلبات الدورية لتحقيق الاستقرار في النتائج الاقتصادية ونتائج سوق العمل ومنع الانكماش المؤقت للنشاط من التحول إلى فخاخ للنمو المنخفض. وينبغي أن تعزز السياسات التعليمية والتعليم ومهارات العمل، بما في ذلك التعلم مدى الحياة، ولا سيما للنساء والفتيات والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

38 - وعلاوة على ذلك، يلزم إعادة تنظيم تدابير الحماية الاجتماعية باستخدام الدروس المستفادة من الماضي وتجارب البلدان الأخرى من أجل التمكن من التخفيف من أسوأ عواقب الأزمات على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات. وينبغي أيضاً ربط نظم البيانات بتوفير خدمات الحماية الاجتماعية وإتاحة إمكانية الحصول عليها، بغية تحسين شفافية برامج الحماية الاجتماعية وكفاءتها وفعاليتها. وأظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح ضرورة بناء مجتمع رقمي شامل وتعميم الاتصال الإلكتروني، مما يسمح للفقراء بالحصول على الاتصال الإلكتروني الفعال.

39 - ويلزم تعزيز الميزانيات العامة من خلال تخصيص المزيد من الموارد المالية وتوسيع النظم الضريبية المحلية، بسبل منها معالجة الثغرات والتدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى زيادة الإنفاق لتحسين نتائج التنمية، تحتاج البلدان أيضاً إلى معالجة أوجه القصور في الإنفاق. وقد أظهرت الدراسات أن بإمكان البلدان الادخار من خلال جهود الكفاءة بقدر ما يمكنها أن تدخر من خلال الإصلاحات الضريبية. وتحتاج الحكومات أيضاً إلى رقمنة نظم تحصيل الإيرادات من أجل بناء نظم قوية لتعبئة الموارد المحلية. ويجب عليها بذل الجهود اللازمة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحسين مواءمة الميزانيات والاستراتيجيات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.

(18) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصادر التالية: Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition, *Future Food Systems: For People, Our Planet, and Prosperity* (London, 2020); presentations and papers presented at the Inter-Agency Expert Group Meeting on the Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty, Addis Ababa, May 2023; Vitor Gaspar and others, "Fiscal policy and development: human, social, and physical investment for the SDGs", IMF Staff Discussion Note No. SDN/19/03 (2019). وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2019/01/18/Fiscal-Policy-and-Development-Human-Social-and-Physical-Investments-for-the-SDGs-46444

40 - وأدى الأثر المضاعف للأزمات المتكررة إلى تقليص الحيز المالي للبلدان النامية. والسياسات المالية هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستثمار في القضاء على الفقر، والحد من الجوع، ورأس المال البشري والاجتماعي والمادي، بالنظر إلى أنها تؤدي دوراً أساسياً في زيادة الموارد العامة المحلية، وإيجاد حيز مالي، وتعزيز الإنفاق العام الفعال.

41 - وثمة حاجة ماسة إلى سياسات اجتماعية للتخفيف من آثار الأزمات والعودة إلى المسار الصحيح وبناء القدرة على الصمود. وعلى سبيل المثال، استخدمت الهند ونيجيريا نهج الإقراض القطاعي ذي الأولوية في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، مما يدل على أن بإمكان أدوات السياسة العامة المقترنة بالتمويل المبتكر أن تحمي القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الصدمات الخارجية الشديدة وتدفع التحول الهيكلي. ولذلك ينبغي توسيع نطاق السياسات المالية لتشمل الاعتراف القانوني والاقتصادي بالأعداد الكبيرة من العمال في ترتيبات العمل غير الرسمية وغير المستقرة، وزيادة فرص حصول الجميع على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بمن فيهم النساء والشباب والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. والمطلوب من الحكومات والمجتمع الدولي فهم أفضل للمشاكل والحلول المناسبة.

42 - ويتعين على البلدان وضع خطط شاملة ومتكاملة تتوقع الأزمات وتحدد تدابير الاستجابة اللازمة. وينبغي أن تعطي هذه الخطط الأولوية للقطاعات الحيوية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، وينبغي تحديثها بانتظام لتعكس الظروف المتغيرة. ويجب إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية من خلال زيادة الإنفاق على القطاعات الحيوية، مثل الإسكان والطاقة والنقل. ومن المهم أيضاً تشجيع الاستثمار الأجنبي ودعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل إيجاد فرص العمل. ويشكل الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات عنصراً بالغ الأهمية لإعداد القوى العاملة لمهن المستقبل.

43 - ولا يقل عن ذلك أهمية تصميم وتنفيذ سياسات صناعية تنطوي على تدخل الحكومة في الاقتصاد لتشجيع التصنيع والتنويع. ويمكن استخدام الحوافز والإعانات الضريبية لتحفيز تنمية القطاعات المستهدفة، مثل التصنيع والتكنولوجيا، وهو ما من شأنه إيجاد فرص عمل جديدة ودعم النمو الاقتصادي الشامل. وستطلب التحولات الناجحة الابتكار وتسخير التقنيات الرقمية على جميع مستويات الاقتصاد.

44 - وينبغي للحكومات أيضاً أن توظف السياسات المالية لزيادة معدل انتشار الإنترنت، وتوسيع نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل المجتمعات المحلية المحرومة من الخدمات في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وبناء القدرات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تدعم السياسات المالية أيضاً الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وجمع البيانات واستخدامها.

45 - وتستدعي أيضاً الزيادة في معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي نتيجة لتزايد الضغوط التضخمية من الحكومات وضع سياسات مالية تعزز الإنتاجية الزراعية. وينبغي أن تساهم هذه السياسات في الاستثمار في البنية التحتية الزراعية؛ وتوفير المدخلات الزراعية والائتمانات الكافية والميسورة التكلفة للمزارعين؛ ودعم الابتكارات على طول سلاسل الإمدادات الغذائية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ وتحسين جودة الأغذية وسلامتها؛ وانخفاض التكاليف بالنسبة للمستهلكين؛ ودعم نمو الوظائف وتحسين سبل العيش على نطاق المنظومة الغذائية.

خامساً - تمويل جهود القضاء على الفقر⁽¹⁹⁾

46 - في حين تمكنت البلدان المتقدمة النمو من دعم تعافيتها من جائحة كوفيد-19 بمبالغ قياسية مقترضة بأسعار فائدة منخفضة للغاية، فقد أنفقت أفقر البلدان بلايين الدولارات على خدمة الديون، مما منعها من الاستثمار في التنمية المستدامة. وتستخدم أقل البلدان نمواً 14 في المائة من إيراداتها لدفع الفوائد على ديونها، بينما لا تدفع البلدان المتقدمة النمو سوى 3,5 في المائة، وإذا تركت هذه الفجوة التمويلية دون معالجة، فستصبح فجوة دائمة على صعيد التنمية المستدامة.

47 - وانخفضت الإيرادات الضريبية، التي تشكل أحد المصادر الرئيسية للتمويل المحلي، خلال الجائحة ولم تتعاف بوتيرة موحدة. وفي عام 2021، كان لدى 40 في المائة من البلدان الأفريقية نسب ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من مستويات عام 2020. وفي أقل البلدان نمواً، يُقدّم في المتوسط أقل من 50 في المائة من الإيرادات الضريبية على دخل الأفراد والشركات في الوقت المحدد، مما يعوق الإدارة المالية.

48 - ولا تزال المصادر المحلية الكبيرة الأخرى لتمويل التنمية، مثل المدخرات المحلية، وخصص سوق الأوراق المالية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وتحويلات المغتربين ومدخراتهم، غير مستغلة استغلالاً كافياً في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط المدخرات المحلية في أفريقيا نحو 20 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020، مقارنة بنسبة 35 في المائة في شرق آسيا و 28 في المائة في منطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا. وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة تحديات خطيرة لتعبئة الموارد المحلية، ولا سيما في أفريقيا، حيث تتجاوز بكثير التدفقات المالية السنوية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية.

49 - وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أوائل عام 2022. ولا يزال التعافي بعد ركود عام 2020 هشاً، حيث زادت المشاريع بنسبة 3 في المائة، لكن قيمتها انخفضت قليلاً. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 204 بلايين دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 13,6 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2021. وتعزى الزيادة في معظمها إلى تكاليف استضافة اللاجئين داخل البلدان المانحة والمعونة المقدمة إلى أوكرانيا. وباستثناء تكاليف استضافة اللاجئين داخل البلدان المانحة، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 4,6 في المائة في عام 2022 وبلغت 0,36 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، وهي نسبة أعلى بقليل مما كانت عليه في عام 2021 ولكنها أقل من هدف الأمم المتحدة البالغ 0,7 في المائة.

50 - وفي عام 2022، انخفض صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نمواً بالقيمة الحقيقية بنسبة 0,7 في المائة، ليصل إلى 32 بليون دولار، مقارنة بعام 2021. وانخفضت أيضاً التدفقات إلى أفريقيا بنسبة 7,4 في المائة لتصل إلى 34 بليون دولار. ومن هذا المجموع، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 29 بليون دولار، بانخفاض قدره 7,8 في المائة بالقيمة الحقيقية.

(19) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصدرين التاليين: *Financing for Sustainable Development Report 2023*: *Financing Sustainable Transformations* (United Nations publication, 2023); and Organisation for Economic Co-operation and Development, "ODA levels in 2022: preliminary data – detailed summary" (Paris, 2023) www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/ODA-2022-summary.pdf. وهو متاح على الرابط التالي:

سادساً - النهج المبتكرة المتعلقة بالبيانات إزاء الفقر⁽²⁰⁾

51 - بغية الحد من الفقر على نحو فعال، فإنه من الضروري توافر بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب لتحديد الأشخاص الذين يعيشون في فقر وتقدير مدى انتشار الفقر. وقد جرت العادة على الحصول على بيانات الفقر هذه من التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وهي ليست مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً فحسب، بل يمكن أيضاً أن تعوقها الجوائح والحروب والنزاعات.

52 - وقد أظهرت مجموعة متزايدة من البحوث إمكانية استخدام بيانات الصور الساتلية والبيانات الضخمة، وخاصة بيانات الهاتف المحمول، بالاقتران مع البيانات التقليدية لتحسين تقديرات الفقر وخصائصه. وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه فرقة العمل المعنية ببيانات الهاتف المحمول التي تشرف عليها لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات للإحصاءات الرسمية، والتي أظهرت أنه يمكن استخدام بيانات الهاتف المحمول كمكمل أو حتى بديل لمصادر البيانات التقليدية، التي غالباً ما تقتصر إلى حسن التوقيت والتواتر والدقة، لإنتاج إحصاءات في مجالات مثل النزوح والكوارث والهجرة والسياحة. وأظهر تقييم أُجري لمدى استعداد المكاتب الإحصائية الوطنية لاستخدام البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية أن التحديات الرئيسية التي تواجه تلك المكاتب تتمثل في التعاون مع مالكي مصادر البيانات الضخمة خارج الحكومة، تلبية الموارد البشرية والمسائل التشريعية. وتشكل قضايا الخصوصية المتصلة بثقة الجمهور والجوانب المنهجية تحديات متوسطة المستوى.

53 - وبغية المساعدة في تسريع العمل العالمي للقضاء على الفقر باستخدام بيانات جديدة، فإن من الضروري دعم المكاتب الإحصائية الوطنية في تدريب موظفيها، والحصول باستمرار على مجموعات بيانات جديدة وتوسيع بنيتها التحتية الرقمية، بغية توسيع نطاق المنهجيات الجديدة ودمج البيانات الضخمة والتعلم الآلي لأغراض إحصاءات الفقر والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وتقدم لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات للإحصاءات الرسمية هذا الدعم في شكل توجيه تقني وتدريب تقدمهما عدة أفرقة عمل تشرف عليها، بما في ذلك فرقة تركز على البيانات الضخمة والأهداف. ولمساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية في بناء مهارات في مجال علوم البيانات لأغراض الإنتاج الإحصائي، أنشأت اللجنة مراكز إقليمية وقطاعية للبيانات الضخمة وعلوم البيانات من أجل الاضطلاع بأنشطة المشاريع والتدريب.

54 - ويمكن أيضاً استخدام الحلول الرقمية لتحديد الأشخاص الذين يعيشون في فقر بشكل أفضل، وتشمل هذه الحلول ما يلي: (أ) تحويل العمليات التناظرية القائمة، في المقام الأول داخل الإدارة العامة، إلى عمليات رقمية، بما في ذلك جمع البيانات الرقمية في نقطة تقديم الخدمات (مثل المرافق الصحية والمدارس ومكاتب السجل المدني)؛ (ب) رقمنة النظم الأساسية، مثل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، التي تتضمن نظم بيانات مرتبطة بتوفير خدمات الحماية الاجتماعية والحصول عليها؛ (ج) بناء الهياكل الأساسية

(20) المعلومات الواردة هنا مستمدة من المصادر التالية: Neeti Pokhriyal, "Mapping multi-dimensional poverty by combining satellite and mobile phone data: challenges and opportunities", paper presented at the Inter-Agency Expert Group Meeting on the Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty, Addis Ababa, May 2023; Martha Getachew Bekele, "Data and digital solutions for identifying the poor and eradicating poverty", paper presented at the Inter-Agency Expert Group meeting on the Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty, Addis Ababa, May 2023؛ و E/CN.3/2023/17؛ و E/CN.3/2020/24.

الوطنية ودون الوطنية للحكومة الإلكترونية. ولكي يكون التحول الرقمي مستداماً، يجب أن يحظى بالتزام الحكومات بتعزيز الملكية الوطنية وإدارة جميع البنى التحتية.

سابعاً - إجراءات منظومة الأمم المتحدة لبناء المستقبل معاً والتعجيل بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة⁽²¹⁾

55 - يعرض هذا الفرع التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة، وهي خطة تركز على المسائل التي يمكن أن يؤدي تعزيز التكامل التشغيلي وتكامل السياسات بشأنها إلى تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بأولوياتها وقدرتها على السعي إلى تحقيق الاتساق المؤسسي والسياساتي.

56 - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إصدار موجزات سياساتية عملية المنحى توفر تحليلاً في الوقت المناسب وإسداء المشورة في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، وذلك بغية دعم استراتيجيات أفضل للتعافي تسهم بدورها في العديد من أولويات خطة العمل على نطاق المنظومة. وواصلت الإدارة أيضاً دعم لجنة التنمية الاجتماعية، بسبل منها إعداد الأمانة العامة في كانون الأول/ديسمبر 2022 لمنكرة موضوعية بشأن معالجة الآثار الاجتماعية للأزمات المتعددة الجوانب لتسريع التعافي من الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19 من خلال التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (E/CN.5/2023/4).

ألف - دعم التحول الهيكلي والعمالة المنتجة والعمل اللائق

57 - قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الدعم في مجال السياسات والبرامج إلى عدة بلدان لتصميم وتنفيذ مبادرات تعزز العمالة اللائقة للشباب والوظائف الخضراء وإعادة إدماج المهاجرين العائدين في نظم الأغذية الزراعية في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ونشرت منظمة العمل الدولية ثلاثة تقارير⁽²²⁾. وفي إطار الأنشطة المقررة لمشروع بشأن وضع استراتيجيات متسقة للتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نمواً، بدأ في إطار الشريحة الثانية عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، نظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حلقات عمل وطنية وإقليمية بشأن تنمية القدرات الإنتاجية من أجل القضاء على الفقر.

58 - وفي إطار متابعة البيان المشترك بشأن تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد، الذي أصدرته منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير 2022، وتماشياً مع أولويات المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية برنامجاً مشتركاً بشأن تعزيز مسارات العمل الرسمي، يهدف

(21) للاطلاع على معلومات مفصلة عن تدخلات منظومة الأمم المتحدة وعلى مزيد من المعلومات عن خطة العمل، انظر: www.un.org/development/desa/socialperspectiveondevelopment/united-nations-decade-for-the-eradication-of-poverty/swap3rd.html

(22) انظر *World Employment and Social Outlook 2023: the Value of Essential Work; Global Wage Report 2022-23: the Impact of Inflation and COVID-19 on Wages and Purchasing Power; and Social Dialogue Report 2022: Collective Bargaining for an Inclusive, Sustainable and Resilient Recovery*

إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز إنتاجية المؤسسات غير الرسمية وقدرتها على الصمود مع تسهيل الانتقال إلى الإطار الرسمي. وفي عام 2022، أصدر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، مع المعهد النرويجي لأبحاث المياه، دليلاً معيارياً بعنوان "عدم ترك أي شخص خلف الركب: كيف يمكن لصك عالمي بشأن إنهاء التلوث البلاستيكي أن يتيح انتقالاً عادلاً للأشخاص الذين يجمعون النفايات ويستعيدونها بشكل غير رسمي". ويستكشف التقرير التدابير التي يمكن اتخاذها لدعم الانتقال العادل لعمال النفايات غير الرسميين على المستويات المحلي والوطني والدولي.

59 - ونسقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بوصفها الوكالة المنفذة الرائدة للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)، إلى جانب أكثر من 30 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، جهود التعجيل بتنفيذ العقد من خلال مشاريع وبرامج مختلفة.

باء - توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية دعماً للتنمية الشاملة للجميع التي تحد من الفقر

60 - تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توصيات بشأن مؤشرات الحماية الاجتماعية الممكنة للتصدي للتحديات التي تثيرها مشكلة التشرد والتي تواجهها الفئات الاجتماعية المحرومة في تقرير للأمم العام عن السياسات والبرامج الشاملة للجميع الرامية إلى معالجة مشكلة التشرد، ساهمت فيه مع مؤئل الأمم المتحدة. وتتعاون الإدارة أيضاً مع منظمة العمل الدولية في مشروع لتنمية القدرات يهدف إلى تسريع الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من خلال التحول الرقمي في بلدان الجنوب.

61 - وتواصل منظمة العمل الدولية رصد تنفيذ المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل. وفي هذا الصدد، نظمت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حواراً رفيع المستوى بشأن السياسات والتمويل في نيسان/أبريل 2023. وسلط اجتماع المائدة المستديرة الوزاري للبلدان الرائدة، الذي ينفذ فيه برنامج تسريع الأعمال العالمي، والشركاء الإنمائيون، الضوء على القيمة المضافة لتكامل السياسات، وروابط التمويل، والتنسيق بين أصحاب المصلحة على النحو المذكور في استراتيجية تنفيذ المسرع العالمي. وأكدت كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية من جديد أن مسارات التنمية المبينة في المسرع العالمي توفر مخططاً للحماية من الصدمات وتحقيق اقتصادات ومجتمعات شاملة للجميع ومستدامة.

62 - وأنتجت اللجان الإقليمية منتجات معرفية وإعلامية، ووضعت وحدات تدريبية إلكترونية، وقدمت مساعدة تقنية بشأن الحماية الاجتماعية لكي تستخدمها الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، استحدثت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أداة إلكترونية للحماية الاجتماعية، تعمل كمنصة جامعة على الإنترنت بشأن الحماية الاجتماعية، ولديها نموذج محاكاة صغرى يقدر أثر توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية على الفقر والاستهلاك وعدم المساواة. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإعداد موجزات قطرية وطنية شاملة لنظم الحماية الاجتماعية والإصلاحات، وهي أدوات تحليلية واستشارية، ونهج موحدة تزود واضعي السياسات بخط أساس مفصل وشامل لنظم الحماية الاجتماعية الخاصة بهم من حيث التصميم وآليات التنفيذ والهيكل التنظيمي، بغية تحديد الاحتياجات والخيارات المتعلقة بالإصلاح. وستدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

الدول الأعضاء في توليد المعارف من أجل تحسين سياسات الحماية الاجتماعية في أفريقيا عن طريق الاستفادة من الأدوات المذكورة أعلاه.

63 - ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض الإصدار الثاني من تدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وهي جيل جديد من البرامج لحماية الفقراء والضعفاء في سياق الضعف المتعدد الأبعاد، مع التركيز على الحوكمة الخاضعة للمساءلة والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية. ومن خلال هذه البرامج، تمكن من دعم التحسينات في خدمات ونظم الحماية الاجتماعية في أكثر من 45 بلداً في عام 2022. ووسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً دعمه للحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، من 20 بلداً في عام 2019 إلى أكثر من 70 بلداً في عام 2022.

جيم - تنمية القدرات البشرية: التصدي لأشكال الفقر غير المتصلة بالدخل

64 - تواصل الفاو تقديم الدعم التقني للحد من الفقر والقضاء على الجوع بأبعاده المتعددة من خلال مبادراتها "يداً بيد". وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الشبكات المصغرة في أفريقيا، الذي غطى 21 بلداً، بما في ذلك 19 بلداً من أقل البلدان نمواً، في عام 2022. ويتمتع البرنامج بالقدرة على توفير الطاقة النظيفة لما يقرب من 265 مليون شخص، مع فوائد مشتركة للرعاية الصحية والتعليم والمشاريع التجارية.

65 - ومن خلال جهود الدعوة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الدولية والإقليمية الرئيسية، طورت عدة بلدان أفريقية قدراتها في مجال تصنيع اللقاحات والمستحضرات الصيدلانية مع إمكانات كبيرة لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطة عمل التعافي من كوفيد-19 للمستوطنات العشوائية في منطقة اللجنة، والتي تتصدى لكل من التحديات القائمة من قبل تلك الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وقدمت الإسكوا دعماً إقليمياً للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى قياس الفقر النقدي والمتعدد الأبعاد ورصده. وأطلقت أداة المساعدة المتعلقة بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2022، وهي أداة سهلة الاستخدام تمكن البلدان من وضع مؤشرات وطنية للفقر المتعدد الأبعاد ومصممة خصيصاً لمواجهة التحديات ومواطن الضعف الخاصة بها. ونفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع اليونيسف، برنامجاً عالمياً مشتركاً للقضاء على زواج الأطفال عن طريق تعزيز حقوق المراهقات من أجل تجنب الزواج والحمل وتمكينهن من تحقيق تطلعاتهن من خلال التعليم والمسارات البديلة.

66 - ودعم مؤثر الأمم المتحدة شراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه، التي أنشأت 21 جهة مشغلة جديدة لمرافق المياه والصرف الصحي تخدم أكثر من 61 مليون مستخدم نهائي وتقوم ببناء القدرات من أجل تحسين خدمات المياه واستدامتها. واستفاد ما يقرب من 356,3 مليون طفل دون سن الخامسة، أكثر من أي وقت مضى، من برامج اليونيسف للوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله، واستفاد 182,4 مليون طفل من برامج الكشف المبكر عن الهزال وعلاجه. ونظم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حلقات عمل لبناء القدرات وتبادل المعارف في إطار مشروع المركز العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، مع المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني، مع التركيز على التعاون بين الصين وأفريقيا في مجال سلاسل قيمة الأرز، وتغير المناخ، وإدارة الكوارث، والتجارة في الخدمات. وعززت منظمة الصحة العالمية عملها المتعلق بالتصدي للتمييز العنصري، الذي يساهم في أوجه عدم الإنصاف في المجال الصحي وانتهاكات الحق في الصحة.

دال - مستقبل الغذاء والزراعة المستدامة

67 - تواصل الفاو، بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، دعم البلدان في تعزيز سياسات الحيازة لصالح الفئات الأفقر والأكثر تهميشاً، وتمكين المجتمعات المحلية، ودور المرأة الريفية، وكذلك في تصميم السياسات الرامية إلى تعزيز الزراعة الأسرية. وتنفذ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مع الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي البرنامج المشترك المعني بتسريع وتيرة التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، مع اتباع نهج شامل مثبت لتأمين سبل عيش المرأة الريفية وحقوقها وقدرتها على الصمود في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

68 - ونشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورقة بعنوان "عبء مزدوج: آثار الزيادات في أسعار الأغذية وانخفاض قيمة العملات على فواتير الواردات الغذائية"، دُرست فيها آثار ارتفاع الأسعار العالمية للقمح وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الأخرى على فواتير الواردات في بلدان نامية مختارة. وتقدم نتائج الورقة رؤى مفيدة بشأن آثار تقلب أسعار المواد الغذائية على تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة. وأعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو، دليلاً بعنوان "إعادة التفكير في نظمنا الغذائية: دليل للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين" لمساعدة أصحاب المصلحة على جميع مستويات النظام الغذائي في تنفيذ المسارات الوطنية لتحويل المنظومات الغذائية.

69 - واستجابة لطلب من حكومة جورجيا، أجرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقييماً لاستهلاك الطاقة من قبل المشاريع التجارية الصغيرة في المناطق الريفية في عامي 2022 و 2023 وأصدرت توصيات لخفض تكاليف الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها. ولمواصلة دعم خطط التحول في النظم الغذائية، تتعاون اليونيدو والفاو في إطار البرنامج المشترك لتسريع تحول النظم الزراعية والغذائية، الذي أُطلق في آذار/مارس 2023. وقد صُمم البرنامج العالمي لمساعدة البلدان على جعل نظمها الغذائية أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود. ويعتزم برنامج الأغذية العالمي تنفيذ تدخلات في عام 2023 تهدف إلى بناء نظم غذائية مستدامة وزيادة إنتاجية المزارعين الصغار ودخلهم، بتمويل متوقع قدره 1 بليون دولار و 425 مليون دولار على التوالي. وما فتئت منظمة الصحة العالمية تروج لمجموعة من تدابير العمل التي تغير قواعد اللعبة في النظم الغذائية من أجل تهيئة بيئات غذائية أصح، بما في ذلك تدابير مثل فرض ضرائب على خيارات الأغذية والمشروبات غير الصحية ودعم الخيارات الصحية.

هاء - الحد من أوجه عدم المساواة

70 - تضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأعمال تتعلق بقياس الفقر، الذي يُفهم على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد، بما في ذلك من خلال فريق الخبراء المعني بقياس الفقر وعدم المساواة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا. وشملت المواضيع التي جرى النظر فيها خلال العام الماضي السياسات والبيانات الاجتماعية، والفقر وعدم المساواة القائمين على الأصول، والفقر الذاتي، واستخدام مصادر البيانات البديلة، وأثر الصدمات العالمية على الفقر وعدم المساواة، واستراتيجيات تعميم الإحصاءات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة.

- 71 - وطورت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منصة على الإنترنت تستند إلى التعلم الآلي وتحدد المجموعات التي تتخلف عن الركب. وهي تدعم واضعي السياسات في فهم أفضل لكيفية تفاعل الظروف المختلفة التي تؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على الفرص الأساسية.
- 72 - وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025، يهدف مسرع يركز على العمل المناخي والاقتصادات الخضراء والزراعة والمساواة بين الجنسين إلى تعزيز التحولات العادلة المراعية للمنظور الجنساني إلى الاقتصادات الخضراء والزراعة المستدامة التي تحمي الناس والكوكب للأجيال الحالية والمقبلة، مما يضمن المشاركة المتكافئة والأدوار القيادية والفوائد للمرأة.
- 73 - وسيوفر مستودع منظمة الصحة العالمية للبيانات الخاصة بعدم المساواة في مجال الصحة، الذي أطلق في نيسان/أبريل 2023، إمكانية الوصول إلى أكبر مجموعة عالمية من البيانات المصنفة عن الصحة ومحددات الصحة من المصادر المتاحة للجمهور، مما سيدعم رصد عدم المساواة على جميع المستويات. وسيتضمن المستودع 10,9 مليون نقطة بيانات، تتكون من 59 مجموعة بيانات وأكثر من 2 000 مؤشر من المؤشرات المصنفة حسب 22 بعداً من أبعاد عدم المساواة، من 15 مصدرًا متاحاً للجمهور.

واو - التصدي لتغير المناخ واشتداد حدة المخاطر الطبيعية

- 74 - وضعت الفاو أول قاعدة بيانات لقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصدمات المناخية على سكان المناطق الريفية في 22 بلداً. وعقدت مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين ووضعت دليلاً عالمياً ومجموعة أدوات بشأن إدماج التنقل البشري في العمل المناخي والعمليات السياسية من منظور سبل العيش الريفية.
- 75 - وفي إطار مبادرة دولية مشتركة، نشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وموئل الأمم المتحدة والإسكان في أوروبا تقريراً بعنوان *تقرير السكن 2030 (#Housing2030): السياسات الفعالة للإسكان الميسور التكلفة في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا*، في عام 2021. وقد جمع التقرير العديد من الأدوات السياسية المفيدة في مجال الإسكان لتعزيز نتائج إسكان ميسور التكلفة وشامل ومحايد مناخياً.
- 76 - ويهدف مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة (2018-2022)، إلى تعميم مراعاة الاستدامة البيئية والأهداف المناخية للقضاء على الفقر في نظم التخطيط والميزنة والرصد في المجال الإنمائي؛ والتمويل العام والخاص؛ والاستثمار. ويدعم المشروع البلدان المستهدفة بحيث تحتل أهداف الفقر والبيئة وتغير المناخ مكانة بارزة في خطط التنمية الوطنية وتدرج في الخطط القطاعية ودون الوطنية.
- 77 - ويعالج موئل الأمم المتحدة مسألة الفقر المرتبط بالمناخ من خلال وضع أدوات لدعم التكيف مع تغير المناخ للمجتمعات المحلية والبنية التحتية. ففي ملاوي ومدغشقر، على سبيل المثال، ساعد الدعم المقدم من موئل الأمم المتحدة على استعادة أشجار المانغروف، وإعادة تأهيل مجاري الأنهار، وتثبيت المنحدرات لزيادة قدرة المجتمعات المحلية في المستوطنات العشوائية على التكيف مع المناخ. وشاركت المجتمعات المحلية في تطوير هياكل الحكم المحلي وزيادة وعي المواطنين باستعادة الطبيعة كحل ضد آثار تغير المناخ.

78 - وتوظف اليونيدو الطاقة الكهرمائية الصغيرة النطاق، وهي طاقة متجددة، لمساعدة البلدان النامية على التغلب على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتقدم اليونيدو موارد مفيدة، مثل التقرير العالمي لعام 2022 بشأن تنمية الطاقة الكهرمائية الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية للطاقة الكهرمائية الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد مشاريع التعاون التقني البلدان على إطلاق العنان لإمكانات الطاقة الكهرمائية الصغيرة النطاق. وعلى سبيل المثال، تدعم اليونيدو بلداناً مثل بوروندي والصين ومدغشقر ونيجيريا، مما يبين الكيفية التي يمكن بها للطاقة الكهرمائية الصغيرة النطاق أن تساهم في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. وتدعم هذه المشاريع أيضاً التعافي بعد كوفيد-19 من خلال تعزيز الصناعات المحلية وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود.

79 - ويعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومات على وضع نظم تستجيب للصدمات، بما في ذلك في بلدان الساحل وهي مالي وموريتانيا والنيجر. ويستخدم نظام إنذار مؤسسي متعدد الطبقات للإنذار المبكر والعمل المبكر من خلال الرصد الآني والتحليل المتقدم للكوارث ورسم الخرائط لها. ويدعم برنامج الأغذية العالمي أيضاً الاتحاد الأفريقي في تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (2022-2032).

80 - وتدعم منظمة الصحة العالمية البلدان في تقييم المخاطر الصحية الناجمة عن تغير المناخ والتصدي لها، وتعزيز قدرة النظم الصحية على التكيف مع المناخ، وتعظيم الفوائد الصحية المشتركة للتخفيف في القطاعات الأكثر تلويثاً للبيئة. وهي ترصد استجابات القطاعات الصحية الوطنية للمخاطر المتصلة بالمناخ من خلال المسح العالمي للصحة وتغير المناخ الذي تجريه منظمة الصحة العالمية.

زاي - مكافحة الفقر في السياقات الهشة والإنسانية

81 - قدمت الفاو الدعم التقني لتنفيذ تدخلات الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تلبى الاحتياجات الفورية للمتضررين من الأزمات. وقد استرشد الدعم السياساتي والبرامجي بأدلة دقيقة أعدتها الفاو بشأن دور الحماية الاجتماعية في السياقات الهشة والإنسانية. ونفذت المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً مشتركاً بشأن تسخير الهجرة لأغراض التنمية المستدامة، يدمج اعتبارات الهجرة في مجالات السياسات الرئيسية ويساعد على وضع سياسات جديدة تهدف إلى ضمان الإدماج للجميع.

82 - ودعت الأفرقة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تعمل مع شبكات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووزارات الصحة والمؤسسات الحكومية إلى التنفيذ الفوري لصرف الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة لعدة أشهر، تماشياً مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة لمنظمة الصحة العالمية. وأفاد ما مجموعه 55 بلداً بأنه شرع في صرف الأدوية لعدة أشهر أو حسن صرفها لضمان استمرارية الخدمة خلال فترة القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 وما بعدها.

83 - وأصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، ورقة سياسات بعنوان "الآثار الجنسانية العالمية المترتبة على أزمة أوكرانيا فيما يتعلق بالحصول على الطاقة والأمن الغذائي والتغذية"، وتتضمن دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تلك التحديات وتحويل المنظومات الغذائية. وحصل ما لا يقل عن 11 مليون شخص متضرر من الأزمة على وظائف وحسنوا سبل عيشهم بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2022. ووجد حوالي

5,5 ملايين شخص فروا من الأزمة الأمان والحماية بفضل مجموعات متكاملة من الخدمات الأساسية. ويوفر إطار التعاون العالمي للإدماج والحلول، 2023-2025، الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2022، منصة لتنسيق العمل وتحقيق نتائج محسنة في الاستجابة لأزمات النزوح الحالية والمستقبلية.

84 - وعملت اليونيسف مع الحكومات والشركاء الآخرين في عام 2022 لتقديم تحويلات نقدية إنسانية إلى السكان النازحين من خلال نظم الإيصال الحكومية أو النظم الموازية التي تديرها اليونيسف أو مزيج من الاثنين. وتشمل بعض البلدان المشاركة إثيوبيا والأردن وأفغانستان وإكوادور وبليز وتركيا وجمهورية مولدوفا ولبنان. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى ما يقرب من 160 مليون شخص بالغذاء والنقد والخدمات التغذوية في عام 2022 ويتوقع أن يصل إلى 172 مليون شخص في عام 2023. وتعاونت منظمة الصحة العالمية ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية على استخدام مؤشرات متعددة الأبعاد للفقر والضعف لتوجيه السياسات والتدخلات المنصفة في حالات الطوارئ الصحية.

ثامناً - استنتاج وتوصيات

85 - تقتضي النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية للأزمات المتعددة التي تضرب العالم وضع سياسات تركز على اتخاذ تدابير متكاملة وشاملة ومستدامة تحرص على عدم ترك أحد خلف الركب من أجل التعافي بسرعة وعلى نحو مستدام. ولتسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على الفقر وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قد ترغب الجمعية العامة والدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية:

(أ) زيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة وتحويل المنظومات الغذائية بحيث تكون الأغذية الأساسية والغنية بالمغذيات متاحة على نطاق واسع ويمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة وتنتج بشكل مستدام، من أجل ضمان الأمن الغذائي والنظم الغذائية الصحية للجميع؛

(ب) تنمية رأس المال البشري لتمكين الناس، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة مثل الأطفال والشباب والنساء وكبار السن والشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية والعمال غير الرسميين والمهاجرون والنازحون داخلياً والأشخاص الذين يعيشون حالة تشرد، من تحقيق إمكاناتهم كأعضاء منتجين في المجتمع وتسهيل التحول الهيكلي للاقتصادات النامية من خلال الاستثمار في تغطية صحية شاملة ميسورة التكلفة؛ والتعليم والتدريب الجيدين المتاحين للجميع، بما في ذلك التدريب على المهارات الرقمية؛ وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع؛

(ج) الاستثمار في الطاقة النظيفة واستعادة النظم الإيكولوجية واعتماد إجراءات مناخية شاملة تعزز حصول صغار المنتجين على التمويل المناخي، بما في ذلك من أجل جهود التكيف؛

(د) تحديد الثغرات القائمة في البيانات العامة والحواجز التي تحول دون استخدام البيانات والنماذج اللازمة تحسين البيانات وتحسين إدارة البيانات، بسبل منها تعزيز السياسات والعمليات والهيكل الحكومية الداعمة للتمكن من استخدام البيانات؛

(هـ) تعزيز تعبئة الموارد المحلية المتعددة القطاعات وتحسين مواءمة الميزانيات الوطنية والإنفاق العام والاستراتيجيات مع أهداف التنمية المستدامة، بما يغطي الأبعاد الإنمائية المتعلقة

بالقطاعات مثل إنتاج الغذاء والجوع وسوء الحالة الصحية والتشرد وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية؛

(و) اعتماد أدوات لمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها، والاستثمار في تحسين الإدارة الضريبية لتحسين تعبئة الموارد المحلية، وإصلاح الهياكل الضريبية من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الشخصي والممتلكات والثروة، وسد الثغرات المتعلقة بالتهرب الضريبي؛

(ز) حث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتمويل المناخي في أقرب وقت ممكن وتشجيع المجتمع الدولي على زيادة توافر التمويل المنخفض التكلفة؛

(ح) العمل على إصلاح الهيكل المالي الدولي لتحقيق فائدة أفضل للبلدان من خلال النظر في الفقر وعدم المساواة والضعف والتعرض لتغير المناخ، من بين جوانب أخرى، عوض النظر في مستويات الدخل وحدها؛

(ط) إقامة وتعزيز الشراكات مع الحكومات على جميع المستويات والشركاء ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية وتقديم الدعم لهذه الجهات، بما في ذلك في السياقات الإنسانية والهشة، من أجل القضاء على الفقر والتعافي من الأزمات.